

الخدمة الاجتماعية في ظل التغير الاجتماعي والثقافي بالجزائر

The social service amidst social and cultural transformation

ميسوم حميدات^{1*}، زين العابدين بشيري²¹ جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر)² جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 15 فيفري 2024؛ تاريخ المراجعة : 07 جوان 2024؛ تاريخ القبول : 31 أكتوبر 2025

ملخص:

تشكل الخدمة الاجتماعية في الجزائر بشقها الرسمي أو التطوعي، إحدى أهم الأطر التي تُلبى فيها الحاجات النفسية والاجتماعية والمادية للأفراد، كما تعمل على حلّ المشكلات المتعددة لمختلف الفئات، من أطفال ومراهقين، وذوي الحاجات الخاصة، والأطفال مجهولي النسب، وغيرهم ممن هم في حاجة إلى تدخل الأخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات العمل الاجتماعي. ومع التغير الاجتماعي الذي تشهده الجزائر في المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي المرتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي، باتت الخدمات الاجتماعية محاطة بالكثير من الحذر. بسبب التغيرات الأمنية العالمية والداخلية. ولذلك فقد ركزنا في هذا البحث، على الإجابة عن سؤال العلاقة بينهما، متبعين المنهج الوصفي، ومعتدين على تحليلات سوسيولوجية، كشفت خلف المجتمع عن الانتظام في مؤسسات مختصة، وانتشارها بشكل تقليدي وفق العمل التطوعي.

الكلمات المفتاحية: خدمة اجتماعية؛ أخصائي، عمل اجتماعي؛ تغير اجتماعي؛ عمل تطوعي.

Abstract:

Algeria's formal or voluntary social service is one of the most important frameworks in which the psychological, social and material needs of individuals are met. It also solves the multiple problems of children, adolescents, persons with special needs, children of unknown descent and others in need of social workers to intervene in social work institutions.

With Algeria's social change in the economic, political and cultural level associated with scientific and technological progress, social services have become very cautious. due to global and internal security changes. We have therefore focused our research on answering the question of the relationship between them, following the descriptive curriculum, and relying on sociological analyses, which revealed society's failure to organize in specialized institutions and their traditional spread in accordance with volunteerism.

Keywords: Social service; Specialist, social work; Social change; Volunteer work.

* Corresponding author, e-mail: Hamidatmissoum@yahoo.com.

1- مقدمة

تستمد المجتمعات بقاءها واستمرار وجودها؛ من مختلف الخدمات التي يقدمها الأفراد لبعضهم في العديد من المجالات. ويزخر التاريخ بأوجه العمل الاجتماعي المرتبطة بحاجات الإنسان للاجتماع والترابط، والفعل الإنساني الذي يضمن تبادل المنفعة، في الأزمات والكوارث، وعند تفشي الأمراض والأوبئة، وفي شتى مناسبات الحياة العادية التي يؤخذ فيها بيد الضعفاء والعجزة، والفقراء وذوي الحاجات، وغيرهم ممن هم في وضعية الحاجة للتضامن والتفاتن المجتمع. وليس المجتمع العربي ببعيد عن ذلك بما يميزه من مكارم للأخلاق، وحبٍ لخدمة الآخرين.

وإذا ما انطلقنا من كون الخدمة الاجتماعية ضمن إطارها الأكاديمي، لم تصل إلى ما هي عليه اليوم، إلا بعد مرورها بمراحل تاريخية عويصة، وسلسلة من الدراسات والقوانين والتشريعات التي مكّنت المختصين فيها إلى وضعها في رواق مستقل إلى جانب العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. فإنه لم يعد يُنظر إليها ضمن دائرة الفعل التطوعي الذي لا يمثل إلا جزءاً من المنظومة الكلية للخدمة الاجتماعية المنظمة. ولقد تأسست المفاهيم والأطر النظرية التي تجعل منها علماً مستقلاً بذاته، وظلت تتجّه إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تتمثل في توفير الخدمات للأفراد والجماعات. كما تستهدف حلّ المشكلات النفسية والاجتماعية لهم في مختلف وضعياتهم، وتسعى نحو التنمية الشاملة للمجتمع، في إطار رسمي حكومي وشبه حكومي، من طرف مختصين يشرفون عليها وفق مخططات ومشاريع متكاملة، وفي مؤسسات رسمية. وهذا الذي قد يضعها في إطار يحفظها من الاختلالات التي قد تحصل عند حصول التغيرات في المجتمع.

بالمقابل تشهد حركة التغير الاجتماعي الحاصل في نواحي متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية في المجتمع العربي، من داخله وخارجه؛ تسارعا واضحا في تطور المفاهيم نحو الخدمة الاجتماعية. فالعولمة في شقها السياسي وإفرازاتها ضمن النظام الأمني العالمي، والتغير في منظومة القيم الثقافية والتقاليد، وغيرها من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية. كل ذلك قد ساهم في تقليص مساحات العمل الاجتماعي، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية تجاه الفعل الإنساني، مقيدة بضوابط لم تكن معروفة من قبل. وباتت المبادرة محاطة بعوامل لا تدفع بالمختصين نحو التفعيل والتخطيط للأهداف الإنسانية، بقدر ما هي مبنية على التحفظ والتخوف من ردود الأفعال المختلفة.

فالتغير الذي يشهده العالم، ويتأثر به المجتمع العربي، والجزائري بالخصوص، يجعل من الخدمة الاجتماعية موضوعا للنقاش في تأثرها بتغير المفاهيم والعادات والتقاليد، والمؤثرات التي تحددها نظريات التغير الاجتماعي. والتي تُجمع كلها على أن هذا التغير كما يحمل السلبيات التي يتحفظ عليها البعض، فهو يحمل الإيجابيات التي يشجعها البعض الآخر، وتتماشى واستمرارية الحياة بينهما.

إشكالية الدراسة:

تتميز الجزائر بخصوصيات تتماشى وخطط التسيير السياسي والاقتصادي والإداري للمؤسسات المعنية فيها بالخدمة الاجتماعية، إذ أن الشكل الغالب فيها يبين اندماجها في المؤسسات الحكومية، ضمن ما يُسمى بلجان الخدمات الاجتماعية التي نجدها متضمنة في الهيكل الإداري لكل مؤسسة، استنادا للقوانين التي تُنظم مسارها. فنجد في قطاعات التعليم، والإدارة العمومية، والصحة، والفلحة، والأمن، والبريد والمواصلات وغيرها من قطاعات الوظيفة العمومية للمستخدمين الأجراء؛ مخصصات مالية لدعم العمال في ميادين صحية واجتماعية وثقافية، لتعويض النقص الذي ينتج عن عدم كفاية الراتب من تلبية احتياجاتهم المختلفة ضمن لجان تدخل ضمن مُسَيّ الخدمات الاجتماعية.

فالخدمات الاجتماعية في الجزائر مكفولة بمواد القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية (المادة 33 والمادة 34) باستفادة الموظف من الحق في الحماية الاجتماعية، والتقاعد، والخدمات الاجتماعية. هذه الأخيرة المنظمة في المرسوم رقم 82/179 المؤرخ في 15/05/1982 والذي يشير إلى جميع الأعمال التي تساهم في تحسين وتطوير معيشة الموظفين ماديا ومعنويا عن طريق تكملة لأجر العمل، في مجال الصحة والسكن وبعض ضروريات المعيشة والثقافة والتسليّة له ولأسرته لتمكينه من تحسين إنتاجه أو مردوده الوظيفي (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2015).

لكنه ورغم هذا التشريع القانوني؛ إلا أنّ جوانب عديدة لا يستطيع القانون كفالته للموظف في عدة جوانب خدمية، بسبب ارتباطها بعوائق إدارية، وغياب للمتخصصين في المجالات السالف ذكرها، وعوامل أخرى تحول دون استفادة الموظف منها. ولذلك فلجان الخدمات الاجتماعية الرسمية لا تصل إلى تحقيق احتياجات الموظفين على الدوام. والأمر هذا بالنسبة للموظف الأجير، فكيف بالعمال غير الأجراء، وكيف بالبطالين والأرامل، والمطلقات والأيتام، وشرائح المجتمع المتنوعة التي هي في ضرورة مستمرة إلى تلبية حاجاتها الصحية والاجتماعية، وحلّ مشكلاتها المستجدة على الدوام. إنّ هؤلاء برغم عدم وجود أشكال رسمية لتحقيق حاجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية، إلا أننا نجدها حاضرة في حياتهم بصور العمل الاجتماعي التطوعي، المبنية على التضامن والتكافل الاجتماعي، والتي قد تتجاوز سابقته الرسمية في فاعليتها ومساحات انتشارها.

والملاحظ عن هذا التشريع القانوني في الجزائر، أنه لم يعرف تغييرات كبيرة، في مستويات القوانين المتعلقة بالحاجات الاجتماعية والصحية والنفسية المرتبطة بالموظفين على مدار سنوات عديدة. وذلك بالرجوع إلى القوانين المسيرة للجنة الخدمات الاجتماعية المنشورة بعدد المواقع الجيموقع الخدمات الاجتماعية لجامعة محمد الشريف مساعديّة سوق أهراس سواء مرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15/05/1982 الذي يحدد محتوى وتمويل الخدمات الاجتماعية. أو المرسوم التنفيذي رقم 94-186 المؤرخ في 06/07/1994 الذي يتمم مرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15/05/1982 الذي يحدد مضمون وكيفية تمويل الخدمات الاجتماعية. أو غيرها من التشريعات التي تصب كلها في إطار تنظيم الخدمات الرسمية المنضوية تحت تصرف الوزارات المعنية بالوظيفة العمومية.

بالمقابل ومع تسارع التغير الاجتماعي غير المسبوق تاريخيا في الجزائر، وتأثره بالتطور التكنولوجي، والعولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتعمّد الحياة الاجتماعية، بدأت تظهر لدى الأفراد والمجتمعات أفكارا متناقضة حول العمل التطوعي، وبات من هم في ضرورة لتلبية حاجاتهم الصحية والنفسية والاجتماعية، بين من يبتكر أساليب مستحدثة في صور التضامن والتكافل الاجتماعي، وبين من يتحفظ ويتراجع عن تقديم أي وجه من أوجه الخدمات التطوعية. وهنا يبرز وجه الاستفهام الذي يحدد إشكالية البحث:

ما واقع الخدمة الاجتماعية في ظل التغير الاجتماعي والثقافي بالجزائر؟

أهداف الدراسة:

. البحث في واقع الخدمة الاجتماعية على مستوى الأفراد والجماعات.

. البحث في خلفيات التغير الاجتماعي على المستوى الثقافي والاجتماعي.

. البحث في علاقة التغير الاجتماعي بالخدمة الاجتماعية.

الأهمية النظرية للدراسة:

تشهد الخدمة الاجتماعية في الجزائر مسارا ذا اتجاهين، أحدهما متضمن في إطار الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة لموظفيها بطرق مختلفة، والآخر متضمن في الخدمات التطوعية التي لا ترتبط بقطاع معين من الموظفين أو أسرهم، بل تتعداها نحو فئات المجتمع المختلفة. ولعل أشكال العمل الاجتماعي المنتظمة في مؤسسات رسمية، من طرف المختصين الاجتماعيين، في الجزائر ليست كالتي تقدم في دول عربية أخرى وأجنبية، مثل ما هو حاصل في مجال المسنين والشباب وذوي الحاجات الخاصة، ولدى الشباب والمنحرفين، وغيرهم ممن ينتظمون في جماعات وفق برامج لحل مشكلاتهم وتلبية حاجاتهم.

لكن الواقع في الجزائر يسير بشكل مغاير، ضمن الجهود التي تقدمها البرامج الوزارية للموظفين، كخدمات موازية للأجور التي يتلقونها، أو ضمن منح اجتماعية وخدمات تشرف عليها مديريات ووزارات الشؤون الاجتماعية. من جانب آخر يعرف العمل التطوعي تقديم خدمات واسعة الانتشار في مجالات مختلفة، من طرف هيئات وجمعيات أغلبها غير حكومية، تتبدل في صورها حسب التغير الاجتماعي والثقافي الحاصل في المجتمع. وهو الذي يجعل العلاقة بين الخدمات الاجتماعية التي تقدم في المؤسسات الرسمية، في حاجة إلى الاستفادة من أشكال العمل التطوعي.

1-1- الخدمة الاجتماعية:

1-1- مفاهيم أساسية:

تشارك الخدمة الاجتماعية مع عديد من المفاهيم المشابهة، كالعمل الاجتماعي، والتضامن الاجتماعي، والتكافل والرعاية الاجتماعية. ولعلها جميعا تتفق في الأهداف وتختلف في الآليات والوسائل، كما تميل دول وهيئات إلى توظيف مفهوم على آخر لأسباب منهجية، أو تطبيقية، أو لارتباطها بمخططات تنموية واقتصادية. ونجدها لدى بعض المجتمعات مبنية على التنظيم الرسمي في مؤسسات حكومية، من طرف مختصين اجتماعيين، في حين تكون لدى مجتمعات أخرى متضمنة في البرامج الوزارية للمؤسسات والمديريات، دون أن تكون مستقلة ببرامج ومختصين.

ومن حيث المفهوم تُعرف الخدمة الاجتماعية على أنها مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهنية خاصة، أهم أهدافها التنمية والاستثمار في قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية، قصد تدعيم الحياة الاجتماعية ودفعها نحو الأفضل، وتتفق وأهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات الإيمانية الراسخة (ماهر، 2010، صفحة 21).

ففي هذا الشكل تبدو مهنة كبقية المهن التي تشرف عليها هيئة، يديرها مختصون في الإدارة والمالية والإشراف والمتابعة والتنفيذ، ومختلف المصالح المعروفة في المؤسسات الحكومية. ويظهر فيها الأخصائي الاجتماعي كأهم فاعل في تحقيق الأهداف الموجهة للأفراد والجماعات، بُغية الوصول إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومختلف جوانب الحياة التي تنبني على أسس علمية مدروسة. ويكون الهدف الأسى إنساني المقصد، مرتبط بمدى استغلال واكتشاف قدراته الفردية، وتطويرها واستثمارها.

ونجد من التعريفات الغربية من يراها فن توصيل الموارد المختلفة إلى الفرد والجماعة والمجتمع، لإشباع احتياجاتهم وفق طرق علمية تمكنهم من مساعدة أنفسهم، وهو الحال عند هيربرت ستروب. أما ماكس سيبرون فيعرفها بأنها طريقة اجتماعية تهدف إلى المساعدة على علاج مشكلاتهم الاجتماعية، والوقاية منها، وتدعيم أداء الأفراد لوظائفهم الاجتماعية (مدحت، 2017، صفحة 71).

أما عن التعريفات العربية فيراها أحمد كمال أحمد طريقة علمية لخدمة الإنسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها في رفاهية الأفراد. ويراه ماهر أبو

المعاطي على أنها مهنة متخصصة، تعتمد على أسس قيمية ومعرفية ومهارية للأخصائي الاجتماعي، لإحداث تغييرات لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات من منظور تنموي ووقائي وعلاجي وفي ضوء إيديولوجية المجتمع (مدحت، 2017، صفحة 73).

فالخدمة الاجتماعية تعد مهنة الخدمة الإنسانية التي تستهدف منع حصول المشاكل وعلاجها. ومساعدة الإنسان عند الحاجة والعوز، وهي ظاهرة اجتماعية مستمرة ترتبط بتوفير حاجات الفرد الضرورية. وحتمية بقائها دائمة دوام الضرورة، عند عجز الفرد أمام حاجاته؛ وعند عجز المجتمع عن إشباع هذه الحاجات. فالجانب الإنساني فيها حاضر في الوقاية ابتداءً، وفي التدخل عند الحاجة لاحقاً. (عصام و سحر، 2009، صفحة 16).

فمن خلال هذه التعريفات نجد الاتفاق الحاصل بينها يكمن في أن المستهدف فردا كان أو جماعة، في حاجة إلى من يقف معه في حل مشكلاته، وهذا يكون بتدخل المختصين من أفراد وهيئات تشترك بالتخطيط والتنسيق. فانتشار المخدرات والمسكرات ومختلف أنواع الجرائم تُخلف ضحايا في حاجة إلى تدخلات. كما أن البطالة والفقر والخلافات الزوجية والأزمات الاقتصادية كلها تبعث على بروز آثار فردية وجماعية، تحتاج هي الأخرى إلى مؤسسات ومختصين للتدخل المبكر في الوقاية منها أو علاجها، وهو ما يدخل ضمن أهداف الخدمة الاجتماعية. كما أن جانب الرفاهية لدى الأفراد والجماعات يأخذ حيزا مهما ضمن تلك التدخلات التي تسعى نحو الانتقال بهم إلى مستويات الإشباع النفسي والجماعي الذي يضمن المساواة والعدالة بين الأفراد في الحصول على العيش الكريم والارتقاء بهم إلى الرفاه المقبول. وهو ما نجده لدى فئات خاصة كالطفولة، والعجزة وذوي الإعاقة؛ في نفس الوقت الذي نجده لدى بقية فئات المجتمع كالعمال والموظفين والإطارات التي تتساوى في مستوى تلك الخدمات.

2-1- أهداف الخدمة الاجتماعية

من خلال تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر الخدمة الاجتماعية نشاط مهني، يهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تقوية أو استعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي، وإيجاد الأوضاع الاجتماعية المحققة لذلك فإنها قد حددت أهدافها وفق (مدحت، 2017) فيما يلي:

تعزيز الرفاهية للإنسان، والتخفيف من حدة الفقر، وتدعيم العدالة الاجتماعية؛

تعزيز الأداء الاجتماعي والتفاعلات بين الوحدات الإنسانية للمجتمع كالأفراد والأسر والجماعات؛

تخطيط وتنفيذ سياسات اجتماعية لإشباع الحاجات عامة؛

الدفاع والمطالبة بحقوق الأفراد سياسيا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛

إنتاج المعارف المتعلقة بالخدمة الاجتماعية من خلال البحوث الاجتماعية؛

العمل على تقديم ممارسة الخدمة الاجتماعية وتطبيقها في محيط الثقافات المختلفة.

وعلى العموم فإن أهداف الخدمة الاجتماعية تتلخص في نواح ثلاث، تتجه نحو علاج المشكلات التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، والوقاية منها بمختلف الوسائل والإمكانات التي تحول دون تفاقمها، بالإضافة إلى هدف التنمية الاجتماعية المتعلق بالمشاريع التي تربط التدخلات التي تحصل على مستوى هيئات الخدمة الاجتماعية مع مؤسسات الدولة. كما تتجه نحو الرفاه الاجتماعي وتحقيق الأمن واستغلال القدرات الفردية والجماعية في مختلف مجالات الحياة.

3-1- طرق الخدمة الاجتماعية

تشارك الخدمة الاجتماعية مع العمل الاجتماعي في الطرق الثلاثة المعروفة لدى المختصين، وهي طريقة العمل مع الفرد، وطريقة العمل مع الجماعات، وطريقة تنظيم المجتمع.

1-3-1 طريقة الخدمة مع الفرد

يتميز العمل مع الفرد بخصائص تميزه من خلال أهدافه وآلياته، فالخدمة هنا هي ذلك النشاط المهني الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي مع الفرد؛ سواء كان شخصا واحدا أو مجموعة من الأشخاص أو أسرة، فهي متعلقة بالموقف وطبيعته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهو كذلك أسلوب مبني على إطار رسمي وحكومي، تتكفل به الحكومات، وتدعمه القوانين المحلية والعالمية التي تدعمها حقوق الإنسان؛ والتشريعات الدينية (سلوى، 2008، صفحة 118)

وللخدمة الاجتماعية تجاه الفرد مميزات أخرى نجد منها:

أ. أنها طريقة علمية تتصدى لمواجهة المشكلة الفردية المتسمة بالديمومة، وتتعدد المداخل النظرية التي تستند إليها، خاصة منها المدخل الوقائي والمدخل العلاجي والمدخل الإنمائي؛

وتتميز الخدمة الموجهة للفرد بالمرونة، حيث تتطور الخدمات وتنوع بتطور المجتمع والظروف البيئية والاقتصادية والسياسية وغيرها مما يجعل الأخصائي الاجتماعي في ضرورة لتغيير أساليب تدخله وفق تلك المتغيرات؛ وتتسم بالتنظيم الرسمي الذي يتطلب إقامة ما يشبه العقد أو الشراكة بين الأخصائي الاجتماعي والمعني بالتدخل؛ خصوصية العمل مع الفرد تحاط عادة بالسرية، خاصة في مجال المشكلات النفسية أو المتعلقة بالحالات المرضية العارضة؛ و تتنوع التدخلات في مستويات متعددة، أسرية ومدرسية، وطبية، وفي المؤسسات العقابية ولدى الأحداث وغيرها، وأخيرا فإنها تتميز باهتمامها بالتنمية الفردية الشاملة، في مجال ترقية الموارد البشرية التي من خلالها يزداد الفرد عطاء في خدمة المجتمع.

2-3-1 طريقة العمل مع الجماعات

الجماعة وحدة متجانسة في خصائصها الاجتماعية، وأفرادها في ضرورة لحاجات متشابهة، سواء كانوا أسوياء أو في وضعيات غير عادية، مثل ذوي الإعاقة، أو العجزة، أو الشباب، أو المتقاعدين، أو تلاميذ المدارس، وهكذا فالتشابه في العديد من الخصائص يجعلهم في وضعيات تستدعي تقديم الخدمات المناسبة لحاجاتهم ومشاكلهم. كما أنه من خلال بناء الجماعة يشترك أفرادها في الدوافع والأهداف والتفاعل نحو أهداف مشتركة، ويتأسس بناء الجماعة من الأجزاء والمراكز المتميزة فيها وترتيبها، حيث يضمن الكفاءة الموضوعية لها، والكفاءة الذاتي لأفرادها. ويتضح ذلك من خلال التعاون بينهم وتمايز الأدوار وطرائق الاتصال، مما يظهر نوع العلاقات الاجتماعية السائدة بها (سلمى، 2008، صفحة 18).

وطريقة العمل مع الجماعة يعرفها "جيزلا كونبكا" بأنها طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية التي تستهدف تنظيم الأداء الاجتماعي لإحداث التأثير الإيجابي على شخصياتهم، من خلال توظيف الخبرات لحل مشكلاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية. ويعرفها "ألن كلين" بأنها طريقة للمساعدة على تحقيق النمو الشخصي للإسهام في إثراء حياة المجتمع. أما "تريكر" فيربطها بالأخصائي الاجتماعي الذي يسعى نحو توجيه أفراد جماعة المؤسسة الاجتماعية الواحدة، بتفاعلهم في الأنشطة المختلفة، لتنمية خبراتهم بالفرص المتاحة لديهم لتنميتهم فرديا وجماعيا ومجتمعيًا (جابر، 2007، صفحة 20).

وخصائص الخدمة الاجتماعية الموجهة للجماعة متميزة بعدة خصائص، نجد من أهمها:

أنها متميزة بالتضامن على مستويين، تضامن على مستوى فريق العمل في المؤسسات المعنية بذلك، ومن جهة أخرى بين الأفراد المستهدفين بتلك الخدمات، وغياب أحدهما يسبب اختلالاً في تحقيق الأهداف المسطرة. يتعدى العمل أنواع متعددة من الجماعات، في مؤسسات مختلفة؛ ويفتح مجالاً واسعاً لتبادل الخبرات والتجارب. كما أنه يستهدف أيضاً عمليات التنشئة الاجتماعية بمختلف أشكالها. من خصائصها أيضاً نجد البعث نحو نمو الشخصية الفردية والجماعية للأفراد؛ والارتباط بالقيم الاجتماعية. تتميز في الأخير بالتخصص في الأداء والممارسة من طرف المختصين.

1-3-3 طريقة تنظيم المجتمع:

هي طريقة أخرى تشترك بين العمل الاجتماعي الخدمة الاجتماعية في كونها تستهدف تنظيم المجتمع. فانطلاقاً من الطريقة الأولى التي تتجه في مجملها نحو حلّ مشكلات الأفراد الخاصة التي حتى وإن بدت متماثلة في نفس الجماعة، إلا أنها تتميز بخصوصيات لدى كل فرد. ثم إن تلبية حاجات الجماعة في الطريقة الثانية تكمل الطريقة الأولى في الوصول بالجماعة نحو إشباع حاجاتها، وتنمية وحدتهم وتماسكهم نحو أهداف محددة يصل بها الأخصائي الاجتماعي إلى أعلى مستويات الرفاه والقدرة على تحقيق الأهداف الجماعية. وهنا تبرز الطريقة الثالثة التي تنبني على تنظيم الجماعات في وحدة أكثر اتساعاً، هي المجتمع الذي يجمع ثقافتهم وعلاقاتهم ومختلف المكونات التي تعمل على استمرار بنية هذا المجتمع. وتُعرف هذه الطريقة على أنها عملية تساعد المجتمع على اكتشاف حاجاته وتحديد وحشد الجهود والموارد والإمكانات لإشباعها، وذلك تجنّباً لحدوث المشكلات الاجتماعية. وهي في الغالب لا تتعامل مع العملاء بصورة مباشرة، وإنما مع المجتمع بما يضمنه من أجهزة ومؤسسات وأنظمة، بحيث يكون الاتصال فيها بواسطة الأخصائي الاجتماعي (عصام و سحر، 2009، صفحة 128).

كما تعرف على أنها عملية نوعية يتم فيها تحديد حاجات المجتمع وفق أهميتها وأهدافها، ويتم فيها استغلال موارد المجتمع نحو تحقيق التعاون بين أفرادها (G.Ross، صفحة 39). تتميز عملية تنظيم المجتمع بجملة من الخصائص التي تربطها بشكل كبير بمستويات حدوثها. سواء على مستوى المؤسسات التي تحصل فيها، أو على مستوى خصوصيات الجماعات المكونة للمجتمع الذي تقوم فيه، ونجد من أهمها ما يشير إليها كل من (عصام و سحر، 2009) فيما يلي:

- تقوم على دراسة الاحتياجات والتعرف عليها؛ والعمل على إيجاد مصادر الخدمة الكافية لتحقيقها؛
- تعمل على تحريك وعي الأفراد والجماعات والهيئات لإشراكهم في مخططات العمل الموجه لهم؛
- الوقوف على الصعوبات التي تعوق الاستفادة من الخدمات الموجهة للأفراد أو الجماعات؛
- العمل على إصدار تشريعات اجتماعية تختص الأسرة والطفولة وغيرها من المؤسسات المعنية بالخدمة.
- ويضيف (عبد الحي، 2014) خصائص أخرى للعمل مع المجتمع نجدها ممثلة فيما يلي :
- طريقة رئيسية لها أساس نظري من الخبرات والمهارات، وتمارس من طرف الأخصائي الاجتماعي؛
- تعمل على التأثير في القرارات المجتمعية، وتدفع نحو حل المشكلات، ومشاركة المواطنين والحكومة في تقديم الخدمات؛

تمارس من طرف أجهزة متخصصة وفي مؤسسات متنوعة كالمدارس والمصانع.

وهناك خصائص أخرى لطريقة تنظيم المجتمع تتمثل في كونها تعمل على إذكاء روح الثقة والتعاون بين مختلف طاقات المجتمع، وأنها مبنية على التخطيط السليم من أجل إحداث التغير المجتمعي المطلوب، كما يستخدم فيها الأخصائي الاجتماعي طرقه ومهاراته في التأثير في القرارات المجتمعية لأجل تقوية الروابط الاجتماعية، وتستفيد كثيرا من العمل التطوعي كركيزة لمخططاتها وفق أساليب تشاركية وديمقراطية.

4-1- مناهج الخدمة الاجتماعية:

حتى يتمكن الأخصائي الاجتماعي من القيام بدوره في مجال الخدمة الاجتماعية تجاه الأفراد أو الجماعات، أو في مستوى تنظيم المجتمع، فإنه يقوم بالتخطيط والدراسة الاستطلاعية والبحثية التي تمكنه من تحقيق أهدافه. ولذلك فإنه في حاجة إلى مناهج بحثية كما هو معروف في الدراسات العلمية، مثل الوصف والمقارنة واتباع المنهج التاريخي أو المسح وتحليل الوثائق وغيرها مما يمكنه من الوصول إلى التشخيص السليم لمختلف المشكلات التي يريد حلها، أو للخدمات والحاجات التي يسعى نحو تقديمها. وفي جميع الحالات فإنه يرجع إلى استخدام المناهج الثلاثة المعروفة في الخدمة الاجتماعية (المنهج الوقائي، المنهج الإنمائي والمنهج العلاجي).

1-4-1 المنهج الوقائي:

منهج تنبئي، يتم التخطيط له وفق دراسات ونتائج قبلية، تستبق حصول المشكلات. وتبحث في خطط وقائية لحماية الأفراد والجماعات من حصولها. فيستند الأخصائي على ما توفر لديه من بيانات ومعطيات اجتماعية من مختلف المؤسسات التي تُسجل لدى أفرادها أو جماعاتها مشكلات متجددة ومتكررة، كالتّي نراها لدى المراهقين، أو مدمني المخدرات وأصحاب السوابق. وينطلق نحو بناء مخططات لوقاية الأفراد من الانحراف أو التعرض للأزمات النفسية والاجتماعية. كما يتجه نحو التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي، للرفع من القدرات الشخصية القادرة على مجابهة الأخطار والأزمات المتوقعة .

فمن الأهداف الوقائية تكون المساعدة على الوقاية من المشكلات المتوقعة أو المتنبأ بها أو المحتمل حدوثها. ولتحقيق ذلك يكون بتعليم الأفراد مهارات جديدة لتحقيق أهدافهم ووقايتهم من الأمراض والمشكلات، وتعديل البيئة لتخفيف من الضغوط المحتمل وقوعها، والتدعيم نحو الأداء الاجتماعي (مدحت، 2017، صفحة 78).

2-4-1 المنهج الإنمائي:

يطلق عليه أيضا بالمنهج الإنشائي؛ وهو مرتبط في الغالب بالأسوياء والأفراد العاديين الذي لا يعانون من مشكلات أو هم عرضة لها. ويتجه نحو تطوير كفاءات الأفراد والجماعات، قصد زيادة عطائهم، ورفع قدراتهم النفسية والاجتماعية والإنتاجية. وتوجيهها التوجيه السليم الذي يُبنى على تنمية شخصياتهم بدنيا وعقليا واجتماعيا. وإذا كان المنهج الوقائي والعلاجي كلاهما يرتبط بالمشكلات التي يتعرض لها الأفراد، أو تتعرض لها الجماعات، فإن المنهج الإنمائي يرتبط بالرفاه الاجتماعي، واكتشاف القدرات الفردية والجماعية في مجالات الحياة المختلفة، التربوية والمهنية والتكنولوجية.

يقوم المنهج الإنمائي وفق (أمل، 2017) بدراسة القدرات وتوجيهها التوجيه السليم في جميع المجالات النفسية والاجتماعية، كما أنه يركز على مظاهر النمو الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي. يعمل أيضا على تقوية الأشخاص وتوظيف قدراتهم واكتشاف مواهبهم وإبداعاتهم. ويركز كثيرا على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الصحة النفسية للأفراد.

3-4-1 المنهج العلاجي:

يستند المنهج العلاجي على الاستطلاع الجيد للوضعية المراد علاجها في حدودها الزمنية والمكانية، ثم يبحث الأخصائي بعد تحديد المشكلة ووضع الافتراضات لها وفق الأطر النظرية المناسبة؛ عن الحلول الممكنة التي تمكن الفرد أو الجماعة من تجاوز المشكلة بشكل دائم. وقد يستخدم البيانات والتفسيرات لأسباب وجود مثل هذه الوضعيات التي يمكن أن تظهر لدى أفراد آخرين في أزمنة ووضعيات مختلفة. والجدير بالذكر أن هذه المنهجية قد تكون في الوضعيات العادية في حياة الأفراد والجماعات؛ كما قد تكون عند الأزمات والطوارئ. ما يستدعي حضور هذا المنهج بأشكال تناسب وحجم المشكلات القائمة.

2-مجالات الخدمة الاجتماعية في الجزائر:

تنوع مجالات الخدمة الاجتماعية من خلال التدخلات والبرامج المقدمة من طرف الوزارات الوصية في مستوى الأسرة والتربية والصحة ومجال ذوي الإعاقة وغيرها من المجالات التي تتداخل أيضا ضمن الخدمات الاجتماعية المندمجة في مؤسسات الوظيف العمومي والقطاعات الخاصة أيضا.

تتمثل المجالات التقليدية للخدمة الاجتماعية في مستوى الأسرة والمدرسة ومجال التنمية ورعاية الطفولة ومجال الشباب والمسنين وذوي الإعاقة والمجال الطبي والريفي. لكنها وبتنوع تلك المجالات تظهر حاجة الفرد والمجتمع لوجودها والتأكيد على زيادة الاهتمام بها، خاصة مع التغير الاجتماعي الذي نجده يؤثر على نوع الخدمات التي تتطور وحاجات الأفراد. فبالإضافة إلى ما كان سائدا في المجالات التقليدية السابقة، تتطور التدخلات في طرق الوقاية وعلاج المشكلات المستحدثة، والأمراض التي تظهر مع التطور التكنولوجي، وتتجاوزها إلى أن تصل إلى مستوى الرفاه والاهتمام بالخدمات المرافقة لمظاهر التمدن والتحضر التي يعرفها التحول الثقافي في مختلف بلدان العالم. (بشير، 2022، صفحة 40).

1-2-التغير الاجتماعي:

1-1-2 مفهوم التغير الاجتماعي:

التغير صفة طبيعية ملازمة للوجود الإنساني، وحقيقته مبنية على التبدل في الأحوال والظروف التي تجعل من الإنسان في ضرورة من أمره تجاه ما يحصل من حوله، في أحوال الطبيعة التي تحيط به، وفي البيئة التي يعيش فيها. في أحوال الأفراد والجماعات، وفي الظروف التي يتبادلون معها التأثير. ولذلك فالحياة كلها مبنية على تفاعلاته وعلاقاته التي لا تفتأ تنشط من السكون بين كل فترة وأخرى.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: تغير الشيء: تبدل. وتغير الوضع: أصبح على غير ما كان عليه (معاجم، 2021). فالتغير بذلك هو تحول الصفات التي يكون عليها الشيء، وقد تكون في ظاهره أو جوهره، كما قد تكون في ما يحيط به، ويؤثر فيه. أما عن التغير الاجتماعي في نفس المعجم فإنه يشير إلى مبدأ التعديل الاجتماعي الفوري الذي يتكيف من خلاله النظام الاجتماعي مع أي طارئ أو أي جديد (معاجم، 2021).

يذهب جنزبرج وفق (دلal، 2010) إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال زمن

مضى، أي أن تحليل مجتمع ما على ضوء بنائه القائم، وجب النظر إليه من خلال لحظة زمنية معينة، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له.

فالتغير ترتبط فيه التبدلات في جوانب الحياة كلها، فقد يكون في المعتقدات، وقد يكون في بنية المجتمع وأفراده، كما قد يكون في أساليب تنشئته لأفراده. قد نجده في تغير النظام السياسي، كما نجده في تغير النظام الاقتصادي. وهكذا فالتغير تظهر علاماته في الأدوار والمراكز الاجتماعية، وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض. وربما تظهر في افكارهم وتبدل مناشط حياتهم من حالة البدو للحضر، أو من الريف للمدينة. في طبيعتهم الرعوية أو الزراعية أو الصناعية عند تحولها. ومظاهر الحياة في المجتمع عند تبدلها في أي صورة متواصلة غير مؤقتة، تعبر على التغير الاجتماعي، مادامت غير ثابتة على حالتها التي كانت عليها في مرحلة زمنية ماضية. فخروج المرأة مظهر للتغير الاجتماعي، والهجرة من الريف للمدينة مظهر آخر. والعمران في المدينة وما ينتج عنه في علاقات الناس بعضهم شكل آخر للتغير الاجتماعي. وهكذا فصوره عديدة تمس كل مناحي الحياة في فترات زمنية متفاوتة.

فالتغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي في هيكل نظامه، بحيث يحدث أثرا عميقا في المجتمع. وهو الذي يطرا على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة وعلى النظام الاقتصادي والسياسي وغيرهما. إنه التحول الذي يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كن ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة. وقد يكون إيجابيا فهو تقدم، وقد يكون سلبيا فهو تخلف، بمعنى أنه ليس له اتجاه محدد (دلال، 2010، صفحة 25).

2-1-2 عوامل التغير الاجتماعي:

تتعدد العوامل التي تتسبب في حصول التغير الاجتماعي، من حيث الشكل أو المظهر أو الزمن أو النتائج التي تنتج عن حدوثه. وللعلماء والمختصين أساليب متنوعة في تحديدها، ونجد منها التي تصنفها إلى عوامل خارجية كعامل البيئة والعامل الديمغرافي وعوامل التحديث والاقتصاد. وعوامل أخرى داخلية مشتملة في النظام السياسي. وعوامل تكنولوجية وأخرى فلسفية وفكرية.

فالعوامل الخارجية لا يتدخل فيها الإنسان، كالبينة التي تؤثر في تطور الحياة الاجتماعية، عند تبدل المناخ والتربة التي ترتبط بها الفلاحة أو الرعي ومختلف النشاطات الفلاحية والاقتصادية بالسلب أو الإيجاب. وهو ما ينعكس على العوامل الديمغرافية في تزايد السكان بالولادات أو تناقصها بالوفيات، وتأثيرها في عمليتي التحضر والتصنيع، وعوامل الهجرة الخارجية أو الداخلية. ويضاف لذلك العوامل الثقافية والاقتصادية التي قد تسرع في حصول التغير أو إبطائه، وتدفع نحو تغيير أنماط الحياة، ومختلف أنواع التفاعل الاجتماعي. كما أن العوامل الداخلية المتمثلة في النظام السياسي، وقدرته في التأثير على الأفراد، شكل آخر لحدوث التغير الاجتماعي بتنظيم العلاقات الخارجية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الأمن والاستقرار (دلال، 2010، صفحة 46).

أما العامل التكنولوجي وفق (دلال، 2010) فتأثيره واضح في إحداث التغير الاجتماعي، بل هناك من يعتقد أنه أهم عامل كما يراه شنيدر الذي يقول أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي. فالاختراعات وعلاقاتها بالنشاطات الاقتصادية وما ينتج عنها من تغيير في العمل والوظائف الاجتماعية، وانعكاسها على التوزيع الجغرافي وظهور المدن الجديدة والخدمات الجديدة، كل ذلك يبعث على تغيير حياة الناس الاجتماعية بشكل كبير. كما أن العوامل الفكرية والفلسفية لا تبتعد كثيرا عن مسبباتها للتغير الاجتماعي بالبحث عن الأفكار التي تنظم شؤون الافراد والمجتمعات بين كل

فترة وأخرى حين حصول المستجدات، كما يراها ماكس فيبر في علاقة التغيرات الاقتصادية بثقافة المجتمع وأسلوب حياتهم الدينية والاعتقادية في الإنفاق والمعاملات.

3-1-2 خصائص التغير الاجتماعي:

التغير حالة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان في أي بيئة، وأي زمن، لا تقف مناشط الأفراد فيه على حال واحدة. بدءاً بالمأكل والملبس والسعي نحو الرزق، ووصولاً للعادات والتقاليد التي بقدر ما هي عصيّة على التبدّل؛ إلا أنه يطرأ عليها التجديد والتحديث. ولذلك نجد على الدوام من يقاوم التغير الاجتماعي بشتى الوسائل، حتى وإن كانت فيه المصلحة. والصراع بين الأجيال منذ القديم يتكرر في صوره، ولدى كل المجتمعات، المفتحة منها أو المغلقة. ولذلك تظهر على الدوام خاصية الإثارة في التغير الاجتماعي، والإيقاظ للسكون والثبات الذي يركن إليه الأفراد.

ولأن حالات التغير الاجتماعي متبدلة على الدوام بشكل يُؤلّد ردود الأفعال الاجتماعية تجاهه بصور متباينة، فهو متميّز بعدد من الخصائص التي يحددها (السيد، 2005) فيما يلي:

1. اقتران التغير بحدوث أمر جديد في المجتمع، سيئاً كان أو جيداً، معرفياً أو أخلاقياً أو سياسياً؛

2. التغير الاجتماعي وصفي، يصف الواقع كما هو في المجتمع؛

3. التغير الاجتماعي غير مسبق التخطيط، يحصل كآلية لا شعورية تلقائية تعمل على حماية المجتمع وحفظه بما

يتناسب والظروف

المستجدة عليه؛

4. التغير الاجتماعي غير معروف النتائج ولا العواقب؛ وسيورته بطيئة في الغالب؛

5. التغير الاجتماعي قوي الأثر؛ ويتمتع بالديمومة النسبية.

والمتميّز فيما هي عليه حضارة المجتمع العربي اليوم، ويقارنها بما كانت عليه سلفاً، يلمح بوضوح مظاهر التغير الاجتماعي التي لم تترك مجالاً إلا وبَدَلت فيه. فالمجتمع تحت تأثير السياسة والاقتصاد والثقافة الأجنبية والتطور العلمي والتكنولوجي ومخططات التنمية المختلفة التي تستهدف الحياة الاجتماعية كلها تبعث على تغيير أحوال الأفراد. ولذلك فالمرونة هنا تميّز التغير الاجتماعي كخاصية أخرى مختلفة من مجتمع لآخر.

4-1-2 نظريات التغير الاجتماعي:

تناولت الأبحاث في مختلف العلوم والمجالات مفهوم التغير الاجتماعي بكثير من التحليل والتأويل، ونظريات علم الاجتماع إحدى نتائج تلك الجهود التي تناولته بالتحليل، نجد منها النظريات الكلاسيكية التي تتضمن نظريات التقدم الاجتماعي، ونظريات الدورة الاجتماعية، ونظريات التطور الاجتماعي. ثم النظريات الحديثة التي تتضمن نظرية العامل التكنولوجي، ونظريات العامل الثقافي، ونظرية الارتباط الثقافي. بعدها نجد النظريات المعاصرة التي تتضمن النظرية البنائية الوظيفية. ولأخيراً النظريات التحديثية التي تتضمن نظرية التمايز البنائي، ونظرية والت روستو في النمو الاقتصادي، ونظرية ماريون ليفي وعلاقتها بمصادر الثروة.

فنظرية التقدم الاجتماعي ترى أن التغير الاجتماعي يسير في خطّ متصاعد أي أن التغير يكون ارتقائياً، وأن المجتمعات في تقدم مستمر، ومن ممثلي هذا الاتجاه جان جاك روسو وآنطونيان كوندرسه وأوجست كونت. أما نظرية ابن خلدون الدائرية العامة، فيرى فيها أن ثقافة أي مجتمع تسير في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والكمال، ثم تتجه نحو الشيخوخة، لتعود مرة أخرى إلى التقدم والرقى. ونظرية العالم الألماني شبنجلر الدائرية الجزئية التي تُعدّ نظرية

تشاؤمية مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات، ويشبه تطور الثقافة بمراحل العمر، وأحياناً بفصول السنة. وعن النظرية الدائرية اللولبية التي يرى فيها ممثلها فيكو الإيطالي أن التقدم الاجتماعي يسير في شكل دائري معاد في إطار لولبي أو حلزوني كالارتداد المغاير، بحيث كل دورة تعلو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافياً. وأخيراً نجد نظرية التطور الاجتماعي لسبنسر التي تتشابه مع نظرية داروين البيولوجية، حيث يرى أن هناك تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي بشكل حتمي نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية (موسوعة كشاف، 2020).

وقد حاول السوسيولوجيون تناول التغير الاجتماعي بصور متباينة، يظهر فيها المجتمع كساحة للصراع أحياناً، تدفع فيها كل فئة نظيرتها نحو تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، تجعل من الظروف الاجتماعية في حالة تغير مستمر. وأحياناً أخرى تشترك عوامل داخلية بغرض مواجهة مؤثرات من خارج المجتمع، فيبرز التغير في الأدوار والوظائف، وتنشأ حالات متنوعة من التغير الاجتماعي التي تسعى نحو حفظ القواسم المشتركة للمجتمع، كالهوية والعادات والتقاليد والثوابت. وقد تعددت النظريات التي تتناول التغير الاجتماعي في تلك النماذج وغيرها من الصور المحللة لظاهرة التغير الاجتماعي والعوامل المسببة في حدوثه أو تراجعها.

وتجاوباً مع عامل الثقافة في بعض النظريات فإن الجدل المادي التاريخي والديالكتيكي يؤكد مبدأ الحتمية وأولوية الاقتصاد على الثقافة، والانتقال من مجتمع طبقي إلى مجتمع خالي من الطبقات. وهذه هي النظرية الماركسية التي تنظر للحياة الاجتماعية كشكل من أشكال حركة المادة، فالتغير يحدث نتيجة التناقض بين قوى الإنتاج والعلاقات الإنتاج، والذي يعبر عنه بصراع الطبقات أو صراع الأضداد الذي هو مصدر لتطور الواقع، وهو أساس التغير في كل العمليات. فهذه النظرية تفسر التغير الاجتماعي بالرجوع إلى الأضداد الثقافية داخل المجتمع (حبيب، 2009، صفحة 201).

ومن بين النظريات الحديثة وفق (موسوعة كشاف، 2020). نجد نظرية العامل التكنولوجي التي يرى فيها أوجيرين أن التكنولوجيا سبب في التغير الاجتماعي، بما تخلفه التراكمات في مجال الثقافة المادية، وانتشارها بشكل أسرع من الجانب الثقافي اللامادي، ما يحدث الهوة الثقافية التي تعمل فيها الجوانب المادية على دفع اللامادية نحو التغير. أما عن النظريات المعاصرة فنجد البنائية الوظيفية التي تشير إلى دور الوظيفة الاجتماعية داخل الأنساق والتنظيمات، وأن هناك عوامل متعددة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً لتشكيل المجتمع وتغييره. وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته

النظرة الإسلامية للتغير الاجتماعي تنطلق من كونه مشروع ومحمود، بل هو ضروري في حياة الفرد والمجتمع. ولكي يحدث التغير في صورة المجتمع الإنساني الإسلامي لا بدّ وأن تكون الأبنية الاجتماعية كلها مستعدة لذلك، قصد حصول التفاعل المتوازن، والأفراد هنا هم المكونات الرئيسية لإحداث التغير. وهذا ما نجده في قول الله تعالى: ((لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ. وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ. وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ)) (سورة الرعد، الآية 11) فالمجتمع مزود بإمكانات وميكانيزمات محافظة أو دفاع وقوة، أو بناء وهدم، والأفراد هم القادرون على تقويتها وإثارتها، بالتزامهم بالقيم الإسلامية التي تنبني على خلافة الله في الأرض، من خلال تطبيق أوامره ونواهيه في حدود الشريعة لإسلامية (علوان، 2008، صفحة 41).

في المحصلة فإن ارتباط التغير الاجتماعي بحياة الأفراد واضح في كل مناحي الحياة الاجتماعية، انطلاقاً من القيم والمعتقدات، والممارسات والسلوكات، والجوانب المعرفية والتكنولوجية التي ينتجها العقل البشري. ولذلك فمختلف العمليات التي يمكن تناولها بالتحليل لا تخلو من ظهور التغير في أحد أشكاله. إلا أننا نختلف في تفسيراتنا حولها، وتأويل ما

يحصل في المجتمع بين من يرى فيه من الإيجابية ما يجعله محمودا مرغوبا فيه، ومن يتحفظ من روافده التي يرى فيها التهديد لمختلف أنظمتها الاجتماعية والثقافية والدينية.

2-2- تأثير التغيّر الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية:

الوظيفة التربوية للأسرة تحصل بالتنشئة الاجتماعية للأفراد بداية من الأسرة، ومرورا بالمدرسة، فبقية المؤسسات الاجتماعية. وأثناء هذه السيرة الطبيعية يكون الأفراد في ضرورة متجددة ومتفاوتة في حرمانهم من بعض الاحتياجات الطبيعية الأساسية أو الثانوية. كما يمكنهم التعرض لمشكلات تعيق اندماجهم في الحياة الاجتماعية بشكل سويّ، والأميرين كلاهما من أهداف الخدمة الاجتماعية التي تسعى في مجال الأسرة والمدرسة نحو تحقيقها من طرف الأخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات مختصة. لكن لأسباب متعددة وعلى رأسها التغير الاجتماعي الذي يُعدُّ واحدا من العوامل المؤثرة في ذلك بصور مباشرة أو غير مباشرة، تظهر الخدمة الاجتماعية في الواقع بالشكل التالي:

. عندما تكون التربية أداة للنظام السياسي نحو التغيير والإصلاح التربوي، وفق مستجدات اقتصادية أو تكنولوجية فإن التغير الاجتماعي قد يكون في العملية التعليمية التعلمية أو في السياسة التعليمية، أو جاء لسدّ حاجة اجتماعية أو حلاً لمشكلة اجتماعية (حبيب، 2009، صفحة 220). وهنا تبرز مستجدات مرافقة للمؤسسة التربوية، تتمثل في مؤسسات العمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية، يكون فيها دور الأخصائي الاجتماعي مهما في المرافقة. لكن تقبّل المجتمع المدرسي لإمكانية تدخله في المشكلات التي تحصل للتلاميذ داخل المدرسة كالتأخر الدراسي أو التسرب، يكون محاطا بكثير من الفشل بسبب غياب الوعي بضرورة التدخل العلاجي أو التشخيصي لمثل تلك الحالات. لأسباب متعددة يرجع بعضها لغياب الثقافة الاجتماعية السائدة والمتحفظة، وبعضها للركون إلى الأساليب التقليدية في التربية والتعليم، خوفا من روافد التغير الاجتماعي، إلى درجة أن عددا من العائلات تتخذ موقفا مناهضا لتلك الإصلاحات، ظنا منها أنها مستوردة من أنظمة أجنبية، وأنها لا تتماشى وأهداف المدرسة.

. تميل أسر كثيرة في تنشئتها لأفرادها إلى تغليب جانب التستر على ما تتعرض له من مشكلات لأفرادها. ويرتبط ذلك بالثقافة التقليدية التي تتميز بها الأسرة الجزائرية. ولذلك فوجود بعض المشكلات الصحية أو النفسية أو المادية، كالإعاقة أو الطلاق أو بعض الأمراض المزمنة، أو التسرب المدرسي، أو البطالة، لأحد أفرادها، إلى إعاقة التدخل في مجال الخدمة الاجتماعية. لكن هذا في الغالب يحدث في الأسر المحافظة. ولذلك فحين يتدخل عامل التغير الثقافي المدعّم بالوسائل التكنولوجية، من أنترنيت وفضائيات، فسيكون له الأثر الكبير في إحداث تبدّل في مواقف الأفراد في تلك الأسر، بعضها يكون إيجابيا بالفهم والتقبل لنشاطات العمل الاجتماعي، الرسمي أو التطوعي، كالانخراط في خدمات بعض الجمعيات الخيرية، كالاستفادة من خدمات النقل أو التجهيزات لذوي الحاجات الخاصة أو الاستفادة من بعض المنح الحكومية من طرف مديرية الشؤون الاجتماعية، أو الانضمام لبعض البرامج العلاجية في مصحات ومراكز الإدمان، وغيرها من النشاطات التي لا تزال محتشمة لدى الأسر الجزائرية. البعض الآخر قد يكون سلبيا مرده إلى التحفظ من الظهور بمظهر الضعف والحاجة، أو بالميل إلى التستر كشكل من أشكال التدنّي المُفضي إلى ضرورة التسليم بقضاء الله وعدم الظهور بمظهر الشكوى.

. انطلاقا من آراء العديد من المشرفين على عمليات التوعية والإعلام لبعض حملات التطوع، فإن أكبر أسباب التراجع في الاستجابة لها، يرجع إلى المواقف المسبقة تجاهها. وهو ما لا يتناسب والتغير الاجتماعي الذي يصاحب التطور

التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال. فبقدر ما هم عليه الأفراد من اندماج في الفضائيات وما تحمله من برامج ذات علاقة بذلك، وبقدر ما تتناقله وسائل التواصل الاجتماعي حول ذلك، إلا أن المبادرات تبقى محتشمة وضعيفة المردود، ويظهر ذلك على شكل تناقض في المجتمع. فظاهر الأفراد هو الاندماج في التكنولوجيا والتحضر و التثاقف مع الحضارات العالمية. ومن جهة أخرى التباطؤ والتخلف عن العمل بما تتضمنه تلك الروافد الثقافية الموجودة في الوسائل التكنولوجية. فهذا يعكس نوعا من التخلف الثقافي.

ونجد هذه العلاقة فيما تشير إليه نظريات التغير الثقافي في بعض البيئات التي يحصل فيها التغير بشكل غير متوازن. فالثقافة من أجل المحافظة على كيائها ونمطها العام تعمل على دمج كافة المتغيرات من خلال عمليات التكامل الثقافي. وعندما يحدث التغير في المجتمع فإن عناصره المختلفة تتغير بدرجات متفاوتة. والعناصر التي تتغير بدرجة أقل من العناصر الأخرى توصف بأنها متخلفة ثقافيا (حبيب، 2009، صفحة 212).

يؤثر التغير الاجتماعي على الخدمة الاجتماعية في مستوى الوظائف الاقتصادية للمجتمع أيضا، وظهوره في مسألة الاستهلاك أكثر. إذ أن ما تشهده حركة التبادل التجاري للمواد الاستهلاكية في المواد الغذائية أو مواد التجميل والألبسة، تبين صورا متقدمة من اندماج المجتمع الجزائري في العديد من مودنه بالمسيرة الكبيرة لكل ما هو جديد. لكن وبالمقابل فإن إطار الخدمة الاجتماعية في المجال الاقتصادي بعيد جدا عن المستوى الذي يجب أن تقارن به في الاستهلاك. فنرى التضامن في مسألة العجزة أو الأمراض المزمنة غير موجود لا في الشكل الرسمي بمؤسسات الرعاية ولا في الجمعيات التي تعاني من غياب الوعي الثقافي للفعل الطوعي.

. الجانب الديني هو أيضا من بين المجالات التي يظهر فيها تأثير التغير الاجتماعي والثقافي على الخدمة الاجتماعية. فبالرجوع إلى مؤسسة المسجد في مجال صندوق الزكاة الذي يعتبر نوعا من أنواع العمل الاجتماعي، الذي يتماشى والتغير الحاصل في المؤسسة الدينية، وحتى في المفاهيم الاجتماعية للزكاة في وقتنا الحاضر. فإننا نجد أن الإطار الاجتماعي الذي توسعت فيه الحياة الاجتماعية وأصبحت الصعوبات كبيرة في إيجاد المستحقين للزكاة بسبب الكثافة السكانية وتنوعها في مدن الجزائر، تقابله الثقافة الاجتماعية المتراجعة التي تعتبر أحد المعوقات لعمل مؤسسة الزكاة. إما بالقذف في مسارها بالاتهام بعدم قدرتها على توزيع الزكاة على مستحقها، أو باللجوء إلى الأشكال التقليدية في البحث والتوزيع، أو في اتجاه يتعلق بالمستحقين أنفسهم بالتخفي والتعفف وعدم التقدم للاستفادة من حقوقهم التي يكفلها الشرع والقانون.

يقدم الكثير من الباحثين وفق (بن ابراهيم، 2014) عددا من التحدّيات القويّة التي تحول دون قيام مؤسسات العمل التطوعي بدورها في المجتمع. نجد منها ما يتعلق بما يحثل من داخل العمل الخيري نفسه، والتي من بينها زيادة السكان وتعفف المستحقين، وهما عاملان منتشران في المجتمعات العربية لأسباب مختلفة، تحول دون تحقيق الخدمة الاجتماعية لأهدافها في مستوى المؤسسات الرسمية.

ورغم أن التغير الاجتماعي الكبير الذي طرأ على مسار تلك المؤسسات الدينية في تنظيمها وعملها وتناقلها للأفكار من دولة إلى أخرى، وضمن الجمعيات العالمية، والمؤتمرات والندوات، وما تلاقيه من دعم من وسائل الإعلام والاتصال في نشرها؛ إلا أن صورتها داخل المجتمع الجزائري، لازالت متخلفة عن الموقع الذي يجب أن تكون عليه.

3-استخلاص:

العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي متلازمة ومرنة مرونة العمل الاجتماعي ذاته، في شكله الرسمي المؤسسي، وفي شكله التطوعي، الذي يتناسب مع المستجدات التي تحصل في حياة الأفراد والجماعات. ولأن التغير الاجتماعي ظاهرة متجددة هي الأخرى في كل المجتمعات؛ فإن الجزائر وهي ما هي عليه من تحوّل في مختلف مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتجسد فيها الغلبة للجانب التطوعي أكثر ممّا هو في الشكل المؤسسي الرسمي. بمعنى أنه ورغم أن مختلف الخدمات والامتيازات التي تقدمها وزارات التضامن والأسرة، والهلال الأحمر، ولجان الخدمات في القطاعات العمومية لمستخدميها ومنتسبيها، ضئيلة باهتة مع ما يحصل في مجال التكافل الطوعي والجماعي الذي تسيره قوى خفية راسخة في عقيدة المجتمع الذي يتشرب من تعاليم الدين، ما يبعث على المبادرة الفردية والجماعية تجاه ذوي الإعاقة والأيتام والمعوّزين. ومع كل مرحلة زمنية نبتعد فيها عن رواسب الاحتلال الفرنسي في السبعينات والثمانينات وحتى نهاية القرن الماضي، يزداد الوعي لدى الأسر والجماعات بمعاني الخدمة الاجتماعية. متجاوزين فيه الهيئات الرسمية بروح العاطفة التي تبتعد عن المقابل (نقصد به المقابل المادي المرتبط بمؤسسات الخدمة الاجتماعية). فهي في مجتمعنا تزداد وتتوسع مع وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة كمثال بسيط عنها، حيث تُتبادل الخدمات المجانية التي يبتغي بها أصحابها الأجر الأخروي، فيقدمون الأدوية والكراسي المتحركة ويتضامنون في جمع أموال العمليات الجراحية في الخارج وغيرها ممّا يهر أيضا في الحصص المتلفزة لبعض القنوات الوطنية التي تصوّر التضامن مع الحالات الخاصة المعروضة، مدعومة بنشاط الجمعيات الخيرية التي تُحيلنا جميعا إلى أن ما يحصل في مجالات الخدمة الاجتماعية في الجزائر يتماهى مع التغير الاجتماعي للأفراد والجماعات، بصورٍ تطوعية يُحبذ لو أن الهيئات الرسمية تحتوئها وتنظم إطاراتها البشرية والمادية لتكون الفاعلية أكثر والجدوى أعمّ وأشمل.

4-الخاتمة:

الخدمة الاجتماعية تتضمن أوجها متنوعة للأفراد، يتجه بعضها لتلبية حاجات الأفراد، وبعضها الآخر لحل مشكلاتهم النفسية والاجتماعية والمادية. وفي الجزائر تتمّ بشكل رسمي ضمن نشاطات المؤسسات الرسمية أو بشكل تطوعي. وتستهدف جميع فئات المجتمع، المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال والمراهقين، ويُشرف عليها المختصون ببرامج مخطط لها وفق لوائح وقوانين تحفظ حقوق جميع تلك الفئات. ومختلف العمليات التي تحصل تكون ضمن إطار الخدمات الاجتماعية التي هي في الغالب منضوية تحت وصاية المؤسسات العمومية، كالتعليم والصحة والإدارة العمومية، ولا تتواجد في مؤسسات منفصلة مثل أغلب دول العالم، بل هي جزء من المساعدات التي تخضع للأجر الذي يتلقاه الموظف. كما أن القطاع الخاص لا تظهر لديه تلك الخدمات إلا بشكل بسيط وغير منتشر لأسباب مختلفة. وفي جميع الأشكال التي يحصل بها العمل الاجتماعي يبقى التغير الحاصل على المستوى العالمي، تكنولوجيا واقتصاديا وثقافيا، أكبر عامل لتدعيم وتطوير الخدمات المقدمة لتلك الفئات المعنية بالخدمة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي تتطور فيه القوانين واللوائح والتشريعات التي تدفع نحو حفظ الحقوق للطفولة والمسنين وذوي الحاجات الخاصة، والشباب، والمصابين بالأمراض المزمنة؛ نجد التغير الاجتماعي والثقافي في الجزائر، ذا تأثير قوي على الخدمة الاجتماعية الموجودة في الواقع. وبقدر الإيجابية التي تأتي بها التقنية والتطور العلمي والثقافي ووسائل الإعلام والاتصال وخدمات الإنترنت؛ بقدر التخلف الذي لا يزال مسيطرا على العديد من فئات المجتمع، فكريا وثقافيا

واجتماعيا، وحتى دينيا. أين يظهر العمل الاجتماعي محصورا في العمل التطوعي أكثر، وبعض الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية أو مديريات الشؤون الاجتماعية.

وتحصيلا لما سبق فتأثير التغير الاجتماعي على الخدمة الاجتماعية يظهر في الواقع بشكل يكشف تخلف المجتمع في الجوائر عن التنظيم الفاعل في مؤسسات مختصة وبمشاركة المختصين الاجتماعيين، والتقبل بوعي وإدراك؛ لضرورة الاندماج في منظومة العمل الاجتماعي، التي بقدر ما هي منتشرة لدى الأفراد بشكل تقليدي وفق العادات والتقاليد في العمل التطوعي والخدمات الإنسانية؛ إلا أنها بعيدة عن اندماج الأفراد في التكنولوجيا وامتلاكهم لروافد التقدم العلمي. فالمجتمع يظهر بصورة المستهلك غير الواعي والمقدر لما يستهلكه، حينما ننظر لواقع الخدمة الاجتماعية في ظل التغير الاجتماعي والثقافي الحاصل في واقعه.

5-التوصيات:

. ضرورة إنشاء مؤسسات الخدمة الاجتماعية المستقلة التي تتوافق والتغير الثقافي الحاصل في منظومة العمل الاجتماعي العالمية؛

. تطوير الأساليب المعمول بها تقليديا في تسيير لجان الخدمات الاجتماعية، بما يتوافق والتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لحاجات ومشكلات المنتسبين لقطاعات الوظيفة العمومية وذوهم؛
تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات العمومية؛

. التكوين وإعادة التكوين للأخصائيين الاجتماعيين في مجال الخدمة الاجتماعية، وفق النظريات والتجارب الحديثة الحاصلة في العالم؛

. ترشيد وتنظيم العمل التطوعي في أطر رسمية تحفظه من الاستغلال للمصالح الشخصية، وتوسع دائرته لغير المنتسبين لقطاعات الوظيفة العمومية؛

. استغلال وسائل الإعلام في توعية أفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي في هيئاته الرسمية كالهلال الأحمر الجزائري، وصندوق الزكاة، وجمعيات الخدمة الاجتماعية، وفق متغيرات العصر؛

. إدراج نشاطات ودروس في المناهج المدرسية، لتنشئة الأفراد على المبادرة للخدمة الاجتماعية، بما يتوافق وتطورها لدى دول العالم.

قائمة المراجع:

- 1- أبو المعاطي علي ماهر. (2010). *الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 2- أبو النصر مدحت. (2017). *الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 3- أبو النعناع محمد. (2017, 10 23). *جيل البحث العلمي*. تم الاسترداد من علوم إنسانسة واجتماعية: <http://jilrc.com>
- 4- توفيق قمر عصام، و فتحي مبروك سحر. (2009). *مقدمة في الخدمة الاجتماعية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- 5- محمد بن أحمد. (2015, 05 27). *الخدمات الاجتماعية*. تاريخ الاسترداد 20 10 2021، من كلية الحقوق بموقع جامعة وهران2: <https://droit.univ-oran2.dz>
- 6- زين العابدين بشيري. (2022). *العمل الاجتماعي*. الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة.
- 7- عثمان الصديقي سلوى. (2008). *طريقة العمل مع الأفراد. النظريات والتطبيقات*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 8- عزت أحمد السيد. (2005). *آفاق التعبير الاجتماعي والقيمي. الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير القيمي* (الإصدار 1). دمشق، سوريا: دار الفكر الفلسفي.
- 9- علي النملة بن ابراهيم. (2014). *العمل الاجتماعي والخيري: التنظيم. التحديات. المواجهة* (الإصدار 2). بيروت، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع.
- 10- علي سلومي المشهداني أمل. (2017, 5 31). *مناهج الصحة النفسية*. تاريخ الاسترداد 22 2 2021، من جامعة بابل: <http://www.uobabylon.edu>
- 11- عوض سيد حسن جابر. (2007). *العمل مع الجماعات. أسس ونماذج نظرية* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 12- محمد جمعة سلمى. (2008). *طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 13- محمد علوان. (2008). *مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع*. بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر.
- 14- محمود حسن صالح عبد الحى. (2014). *الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 15- معاجم. (2021). *معاجم*. تاريخ الاسترداد 03 06 2021، من موقع معاجم: <https://www.maaajim.com/dictionary>
- 16- ملحق استيتية دلال. (2010). *التغير الاجتماعي والثقافي* (الإصدار 3). عمان، الأردن: دار وائل.
- 17- موسوعة كشاف. (2020, 6 6). *نظريات التغير الاجتماعي*. تاريخ الاسترداد 20 10 2021، من موسوعة كشاف: <https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed8afec67717625af0d78e8>

18-نعيم جعيني حبيب. (2009). علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

19-علي سلومي المشهداني أمل. (2017, 5 31). مناهج الصحة النفسية. تاريخ الاسترداد 22 2, 2021، من جامعة بابل: <http://www.uobabylon.edu>

20-موسوعة كشاف. (6 2020). نظريات التغيير الاجتماعي. تاريخ الاسترداد 20 10, 2021، من موسوعة كشاف: <https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed8afec67717625af0d78e8>

21-معاجم. (2021). معاجم. تاريخ الاسترداد 03 06, 2021، من موقع معاجم: <https://www.maajim.com/dictionary>

22- Marry G.Ross. *community Organization Theory and Prinsiples*, New York Harper and Brothers.(s.d).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ميسوم حميدات، زين العابدين بشيري (2024) ، الخدمة الاجتماعية في ظلّ التغيّر الاجتماعي والثقافي بالجزائر ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 17 (العدد 01)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 26-43.